أخبار الخليج
العدد (١٦٨٠٦) - السنة التاسعة والأربعون - الخميس ١٨ رمضان ١٤٤٥هـ - ٢٨ مارس ٢٠٢٤م
www.akhbar-alkhaleej.com

خبيرة أممية تؤكد تلقيها «تهديدات» بعد حديثها عن «إبادة» في غزة

جنيف - (أ ف ب): قالت خبيرة الأمم المتحدة فرانشيسكا ألبانيزي أمس الأربعاء إنها تلقت «تهديدات» بعدما أكدت وجود «أسباب معقولة» تدفع للاعتقاد أن إسرائيل ارتكبت «أعمال إبادة» في غزة، لكنها أوضحت أنها لا تنوي الاستقالة. وصرحت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالأراضي الفلسطينية المحتلة خلال مؤتمر صحفي «لطالما تعرضت للهجوم منذ بدء ولايتي» في عام ٢٠٢٢.

وأكدت الخبيرة الذي صدر أحدث تقاريرها يوم الاثنين «أتلقى أحيانا تهديدات ولكن حتى الآن لم تتطلب اتخاذ احتياطات إضافية». منعت إسرائيل فرانشيسكا ألبانيزي من دخول أراضيها بعد أن اعتبرت أنها أدلت بتعليقات تنفي الطبيعة «المعادية للسامية» للهجوم الذي نفذته حماس في ٧ أكتوبر. وهي تحظى بدعم عدد كبير من الدول ولكنها تثير أيضا جدلا، إذ يعتقد بعض المراقبين أن تصريحاتها للصحافة تكون في بعض الأحيان قوية للغاية.

كما أكدت الخبيرة المكلفة من مجلس حقوق الإنسان لكنها لا تتحدث باسم الأمم المتحدة، أنها تتعرض لـ«ضغوط» لكن ذلك لم يغير شيئا في عملها، قائلة إن «ذلك يثير غضبي بالطبع ولكنه يدفعني أكثر إلى عدم الاستسلام». وأضافت ألبانيزي «قد أقرر في مرحلة ما التنحي، ببساطة لأن لدي أيضا حياة خاصة أود الاستمتاع بها، لكن لن يكون ذلك بسبب تعرضي للشيطنة أو سوء المعاملة».

من جهتها، اعتبرت إسرائيل أن تقرير الخبيرة جزء من «حملة لتقويض وجود الدولة اليهودية»، فيما قالت الولايات المتحدة إنه «ليس لديها سبب للاعتقاد بأن إسرائيل ارتكبت أعمال إبادة جماعية في غزة». وردت ألبانيزي الأربعاء قائلة «أنا لا أشكك في وجود دولة إسرائيل (...) ولكني جزء من حركة تريد إنهاء الفصل العنصري»، مؤكدة أنها «تدين» حماس أيضا.

بعد الهجوم غير المسبوق الذي شنته الحركة الفلسطينية في ٧ أكتوبر على الأراضي الإسرائيلية، أطلقت إسرائيل حملة عسكرية على قطاع غزة المحاصر والذي يعيش سكانه على حافة المجاعة بحسب الأمم المتحدة. وتدعو فرانشيسكا ألبانيزي إلى اتخاذ إجراءات ضد إسرائيل، من بينها فرض عقوبات اقتصادية وحظر على الأسلحة.

كما تؤكد أنه «تم ارتكاب الإبادة الجماعية بالفعل» ولكن «لا يزال بإمكاننا إنقاذ الأرواح ولا يزال بإمكاننا وقف الانزلاق إلى الهاوية». وقالت «نعلم من هو الداعم السياسي والاقتصادي الرئيسي لإسرائيل. كل الأنظار تتجه نحو الولايات المتحدة، ولكن هناك دولا أخرى»، مشيرة إلى أنها تعتزم فحص مسألتي المسؤولية والتواطؤ في تقرير مستقبلي.

○ فرانشيسكا ألبانيزي تتحدث إلى الصحفيين خلال جلسة لمجلس حقوق الإنسان في جنيف. (أ ف ب)

مقتل مدني في إسرائيل في قصف لحزب الله ردا على مقتل سبعة مسعفين في جنوب لبنان

بيروت - (أ ف ب): أعلن حزب الله اللبناني أمس الأربعاء قصف مدينة كريات شمونة بشمال إسرائيل بـ«عشرات الصواريخ» ما أدى إلى مقتل مدني، وذلك ردًا على غارة جوية استهدفت فجرًا مركزًا إسعافيًا في جنوب لبنان تابعا لـ«الجماعة الإسلامية» المقرّبة من حركة حماس وأسفرت عن سقوط سبعة قتلى.

وقال حزب الله في بيان إنه قصف مدينة «كريات شمونة وقيادة اللواء ٧٦٩ في ثكنة كريات شمونة بعشرات الصواريخ» ردًا على «المجزرة التي ارتكبها العدو الصهيوني في بلدة الهبارية». وذكر مصدر في الجماعة الإسلامية لوكالة فرانس برس طالباً عدم نشر اسمه إنّ «سبعة مسعفين» قتلوا في الغارة التي استهدفت فجر الأربعاء مركزاً إسعافياً في الهبّارية تديره «جمعية الإسعاف اللبنانية» التابعة للجماعة.

كذلك أوردت الوكالة الوطنية للإعلام الرسمية أن «الغارة الإسرائيلية» أدّت إلى «مقتل سبعة مسعفين وجرح أربعة مدنيين» بالإضافة إلى «تضرر المنازل المجاورة». من جهتها، أفادت خدمة «نجمة داود الحمراء» الإسرائيلية للإسعاف أن مدنيا قتل إثر إصابة المصنع الذي يعمل فيه في القصف الذي أطلق من جنوب لبنان، مشيرة إلى أن المدني عامل يُدعى زاهر صالح بشارة وعمره ٢٥ عاماً وهو من سكان عين قنية في هضبة الجولان المحتلة.

وأدانت «الجماعة الإسلامية» في بيان «العدوان الإسرائيلي الجبان والغادر الذي استهدف مجموعة من المسعفين»، مطالبة «الدولة اللبنانية باتخاذ الإجراءات الكفيلة بمحاسبة العدو الإسرائيلي على هذه المجزرة». وأكّدت وزارة الصحة في لبنان «أن هذه الاعتداءات المرفوضة تخالف القوانين والأعراف الدولية لا سيما اتفاقية جنيف التي تشدد على ضرورة تحييد المراكز الصحية والعاملين الصحيين». وقالت «جمعية الإسعاف اللبنانية» في بيان إنّ الغارة استهدفت مبنى في الهبارية يستخدمه جهاز الطوارئ والإغاثة الذي يخضع لإشرافها. وللعديد من الأحزاب والفصائل في لبنان جمعيات صحية وإسعافية تابعة لها.

من جهته، أوضح الجيش الإسرائيلي في بيان الأربعاء أن طائرات مقاتلة تابعة له «قصفت مجمعًا عسكريًا» في الهبارية، مضيفًا «تم القضاء في المجمع على قيادي إرهابي كبير ينتمي إلى تنظيم (الجماعة الإسلامية) ونفذ هجمات ضد الأراضي الإسرائيلية وكذلك إرهابيين آخرين كانوا معه». وللجماعة الإسلامية في لبنان جناح عسكري معروف باسم «قوات الفجر» تبنى شنّ عمليات ضد إسرائيل منذ بداية الحرب في قطاع غزة.

في ٢٤ مارس، نجا القيادي في الجماعة الإسلامية محمد عساف من غارة استهدفت بلدة الصويري في غرب لبنان، بحسب ما أفاد مصدر أمني وكالة فرانس برس. وقتل على إثر الضربة مدني سوري كان يعمل في متجر سوبرماركت في المنطقة، بحسب الوكالة الوطنية للإعلام الرسمية. الثلاثاء، قُتل شخصان في ضربات على مواقع لحزب الله في سهل البقاع بشرق لبنان.

ويجري قصف متبادل بشكل شبه يومي عبر الحدود اللبنانية الاسرائيلية بين حزب الله اللبناني، حليف حماس، والجيش الإسرائيلي منذ اندلاع الحرب بين الدولة العبرية والحركة الفلسطينية في قطاع غزة في ٧ أكتوبر. وتشنّ إسرائيل منذ أسابيع غارات جوّية أكثر عمقاً داخل الأراضي اللبنانيّة تستهدف مواقع لحزب الله، ما يزيد المخاوف من اندلاع حرب مفتوحة.

○ دمار في مركز الإسعاف ببلدة الهبارية الذي استهدفه القصف الإسرائيلي. (أ ف ب)

يومیات سياسية

إدارة بايدن التائهة الأسيرة

السيد زهره

عندما امتنعت أمريكا عن التصويت على قرار مجلس الأمن الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار في غزة ولم تستخدم الفيتو الأمر الذي أتاح صدور القرار، اعتبر الكثيرون في العالم أن هذا تطور إيجابي وبمثابة تحول في الموقف الأمريكي.

بغض النظر عن الأسباب التي دفعت أمريكا إلى اتخاذ قرار الامتناع عن التصويت، الأمر المؤكد أن هذه الخطوة كان من شأنها مبدئيا أن تحسن ولو قليلا من صورة الإدارة الأمريكية التي لطخها الدعم الأعمى اللامحدود واللامشروط لحرب الإبادة الصهيونية في غزة.

لكن العجيب حقا، هو ما حدث بعد ذلك وما فعلته إدارة بايدن وهو ما نسف أي تأثير إيجابي لهذه الخطوة.

كما نعرف الكيان الصهيوني استشاط غضبا مما فعلته أمريكا بامتناعها عن التصويت وسماحها بصدور القرار وألغى زيارة مقررة لوفد إلى أمريكا كنوع من العقاب.

اتضح بداية أن سر غضب الكيان الصهيوني أن أمريكا أطلعته مسبقا على نص القرار وأنه طلب منها استخدام الفيتو، لكنه صدم عندما لم تمتثل لأوامره وامتنعت عن التصويت. الكيان الصهيوني يتصرف على اعتبار أنه هو الذي يقرر لأمريكا ما تفعله وما لا تفعله وأي قرار يجب أن تتخذ.

المهم هو ما فعله المسؤولون الأمريكيون بعد رد فعل الكيان الصهيوني وانتقاده لأمريكا.

المسؤولون الأمريكيون كما ظهر من تصريحاتهم أصابتهم حالة من الخوف وسارعوا بتقديم ما يشبه الاعتذارات الصريحة للكيان الصهيوني، وما قالوه يجب تسجيله والتوقف عنده مطولا، فهو كلام خطير.

بداية أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أنها «لم تخلص إلى أن إسرائيل تنتهك القانون الدولي». هذا يعني ببساطة أن كل جرائم الإبادة التي يرتكبها الكيان الصهيوني في غزة ليست انتهاكا للقانون الدولي، أي أنها في عرف أمريكا مشروعة.

الناطق باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي جون كيربي سارع من جانبه وأعرب عن استغرابه الشديد من استياء إسرائيل بعد امتناع أمريكا عن التصويت على قرار مجلس الأمن. أما سبب استغرابه فإنه وعلى عكس ما قد يتصور الإسرائيليون فإن ما فعلته أمريكا «لا يمثل أي تغيير في الموقف السياسي الأمريكي» كما قال.

هذا الكلام معناه المباشر أنه لا توجد كما يشاع خلافات بين أمريكا والكيان الصهيوني، وأن أمريكا لم يتغير موقفها المتمثل في تقديم الدعم اللامشروط للكيان الصهيوني في كل ما يرتكبه من جرائم حرب وإبادة.

أما أهم وأخطر ما قاله الناطق باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي فهو أن قرار مجلس الأمن «غير ملزم». أي أن القرار بلا قيمة وأن الكيان الصهيوني بمقدوره ببساطة أن يتجاهله تماما. وكي يوضح الأمر أكثر قال إن قرار مجلس الأمن: «ليس له أي تأثير على إسرائيل وقدرة إسرائيل على قتال حماس».

الذي قاله هذا المسؤول الأمريكي يعني ببساطة أن الكيان الصهيوني لديه تفويض أمريكي وتأييد كامل كي يمضي قدما في ارتكاب كل جرائم الإبادة في غزة وألا يلقي بالا لأي موقف أممي.

دعك من أن ما قاله المسئولون الأمريكيون على هذا النحو يمثل احتقارا للقانون الدولي ولإرادة المجتمع الدولي كما عبر عنها قرار مجلس الأمن، المهم أن هذا هو موقف إدارة بايدن من إبادة غزة بشكل صريح وسافر.

إدارة بايدن تبدو تائهة تماما ولا تعرف ماذا تفعل. من جانب هناك خوف شديد من انقلاب الرأي العام الأمريكي على بايدن بسبب موقفه هذا من إبادة غزة، الأمر الذي يمكن أن يحرمه من الرئاسة في الانتخابات القادمة. والإدارة تريد أن توحي بانها تختلف مع الكيان الصهيوني أو أن موقفها يتغير، لكن هذه المحاولة سرعان ما تنهار وتفشل وتجد الإدارة نفسها مجبرة على الافصاح عن حقيقة موقفها على نحو ما حدث بعد قرار مجلس الأمن.

وحقيقة موقفها انها مع الإبادة الصهيونية قلبا وقالبا وستظل داعمة للكيان الصهيوني مهما فعل ومهما ارتكب من جرائم.

إدارة بايدن تبدو عمليا أسيرة للكيان الصهيوني ومخططاته الإرهابية.

«لوسيد للسيارات» تعقد صفقة بمليار دولار مع «السيادي» السعودي

أعلنت شركة «لوسيد» لتصنيع السيارات الكهربائية توقيع صفقة مع شركة «أيار للاستثمار» التابعة لصندوق الاستثمارات العامة السعودي، تحصل بموجبها على مليار دولار.

وأوضحت الشركة، في إفصاح لها نشر أمس، أن الصفقة عبارة عن اكتتاب خاص، حيث ستصدر أسهماً ممتازة جديدة قابلة للتحويل لشركة «أيار»، كما ستخضع الصفقة للإجراءات المعتادة للحصول على الموافقة الرسمية.

وقفزت الصفقة بأسهم شركة «لوسيد» ٢٦% في تداولات ما قبل افتتاح السوق الرسمية في نيويورك، علماً أن الشركة أعلنت مؤخراً خسارة قدرها ٢٩ سنتاً للسهم في الربع الرابع من العام الماضي، كما انخفضت النقدية إلى ١,٤ مليار دولار بنهاية العام الماضي، مقارنة بـ١,٧ مليار دولار في العام السابق.

وبموجب الصفقة، يصبح صندوق الاستثمارات العامة السعودي أكبر مساهم في شركة «لوسيد» بحصة تناهز ٦٠% تقريباً، وفق بيانات أوردتها وكالة «بلومبيرغ» الأمريكية.

وقال الرئيس التنفيذي ومدير التكنولوجيا في مجموعة «لوسيد» بيتر رولينسون: «هذا الدعم القوي والمستمر من الصندوق السيادي السعودي يسهم في نمونا وترسيخ مكانتنا كشركة رائدة في مجال تكنولوجيا السيارات الكهربائية حول العالم».

ولفت إلى أن الشركة «تواصل الاستثمار في التكنولوجيا والتكامل التصنيعي الرأسي»، ووفقاً لقناة «الشرق بلومبيرغ» السعودية، فإن الشركة «ستستخدم صافي عائدات الاكتتاب الخاص للأغراض العامة للشركة، التي قد تشمل، من بين أمور أخرى، النفقات الرأسمالية ورأس المال العامل».

تجدر الإشارة إلى أن صندوق الاستثمارات العامة السعودي استثمر لأول مرة في «لوسيد» عام ٢٠١٨، ثم اشترى مزيداً من الأسهم فيها عندما طرحت الشركة الناشئة للاكتتاب العام في عام ٢٠٢١.

الشرطة الأردنية تمنع متظاهرين من الوصول إلى السفارة الإسرائيلية

عمان - (رويترز): قال شهود وسكان في وقت مبكر أمس إن شرطة مكافحة الشغب الأردنية اعتدت بالضرب واعتقلت عشرات المتظاهرين الذين حاولوا السير نحو السفارة الإسرائيلية الخاضعة لحراسة مشددة في العاصمة عمان.

وتجمع أكثر من ألفي متظاهر في وقت متأخر من يوم الثلاثاء، في اليوم الثالث من المظاهرات التي تخللها اشتباكات، بعدما صدت الشرطة بالهراوات مئات المحتشدين الغاضبين الذين كانوا يسعون لاقتحام مجمع السفارة في حي الربيع الراقي في عمان.

والسفارة الإسرائيلية، حيث يتجمع المتظاهرون يوميا، منذ فترة طويلة نقطة جذب للاحتجاجات المناهضة لإسرائيل في أوقات تصاعد الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين.

وردد العديد من المتظاهرين هتافات مؤيدة لحركة حماس. وتشعر السلطات الأردنية بالقلق من أن العدوان الإسرائيلي على غزة يمكن أن تزيد من شعبية حركة حماس بين العديد من الأردنيين.

وهتف المتظاهرون «سيري سيري يا حماس.. كل بلادي مع حماس».

واحتدمت المشاعر بين الأردنيين، وكثيرون منهم من أصل فلسطيني، بسبب ما يدور في غزة، حيث أدى العدوان الإسرائيلي المتواصل على حماس إلى استشهاد عشرات الآلاف من المدنيين، وفقا لمسؤولين في غزة، وسويت أجزاء كثيرة من القطاع المكتظ بالأرض.

وشهد الأردن بعضا من أكبر موجات الغضب الشعبي في المنطقة منذ اندلاع العدوان في السابع من أكتوبر.

وتقول السلطات في الأردن إن الاحتجاجات السلمية مسموح بها، لكنها لن تتسامح مع أي محاولة ممن يسعون إلى استغلال الغضب ضد إسرائيل لإحداث الفوضى أو محاولة الوصول إلى منطقة حدودية مع الضفة الغربية المحتلة أو إسرائيل.

ودعت منظمة العفو الدولية السلطات الأردنية الشهر الماضي إلى إنهاء ما قالت إنها حملة قمع واسعة النطاق شهدت اعتقال مئات الأشخاص بسبب تعبيرهم عن دعمهم للفلسطينيين في غزة أو انتقادهم لسياسات الحكومة الأردنية تجاه إسرائيل.

وانتقد العديد من المتظاهرين تقاعس السلطات، قائلين إن مواطنيهم في غزة تُركوا لمواجهة القوة العسكرية الإسرائيلية وحدهم.

ولا تحظى معاهدة السلام الأردنية مع إسرائيل بشعبية كبيرة بين العديد من المواطنين الذين يعتبرون التطبيع خيانة لحقوق مواطنيهم الفلسطينيين.

○ أردنيون غاضبون يتظاهرون قرب السفارة الإسرائيلية في عمان. (رويترز)

صدور أول أحكام في تونس -بينها الإعدام- في قضية اغتيال المعارض شكري بلعيد

تونس - (أ ف ب): حكم القضاء التونسي أمس الأربعاء بالإعدام على أربعة مدانين في قضية اغتيال المعارض اليساري شكري بلعيد عام ٢٠١٣، في أول حكم يصدر في هذه القضية التي أثارت صدمة في البلاد وتسببت في أزمة سياسية كبرى. وأدين ٢٣ شخصا في اغتيال المحامي البالغ ٤٨ عاما داخل سيارته أمام منزله في السادس من فبراير ٢٠١٦. وكان بلعيد من أشدّ منتقدي حركة النهضة الحاكمة في ذلك الحين في تونس واضطرت إثر اغتياله إلى الخروج من السلطة مؤقتا.

وبعد ١٥ ساعة من المداولات و١١ عاما من التحقيقات والإجراءات القضائية، حكمت الدائرة الجنائية المختصة في قضايا الإرهاب في محكمة تونس الابتدائية أيضا على مدانَين بالسجن مدى الحياة، على ما أعلن مساعد وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية أيمن شطيبة عبر التلفزيون. وبرّر شطيبة طول المداولات لإصدار الاحكام في طورها الابتدائي بطبيعة القضية وحجمها.

كما صدرت أحكام بالسجن من سنتين إلى ١٢٠ سنة بحق مدانين آخرين، فيما تمت تبرئة خمسة أشخاص لا يزالون ملاحقين في قضايا أخرى. ويصدر القضاء التونسي أحكاما بالإعدام ولا سيما في حق المتهمين بتنفيذ هجمات «إرهابية»، لكن تونس أوقفت تنفيذ هذه الأحكام منذ عام ١٩٩١. وتبنى جهاديون مرتبطون بتنظيم الدولة الإسلامية اغتيال شكري بلعيد، وكذلك اغتيال المعارض اليساري محمد البراهمي (٥٨ عاما) بعد ستة أشهر.

وأعلنت السلطات التونسية في فبراير ٢٠١٤ مقتل كمال القضقاضي الذي يعتبر المنفذ الرئيسي لعملية اغتيال بلعيد، خلال عملية لمكافحة الإرهاب. وعارض بلعيد والبراهمي سياسة حركة النهضة التي هيمنت على البرلمان والحكومة بعد الثورة في تونس عام ٢٠١١، إلى أن تفرّد الرئيس الحالي قيس سعيد بالسلطات في ٢٠٢١ بعد انتخابه عام ٢٠١٩.

وأثار اغتيال المعارضَين صدمة في تونس وشكّل منعطفا في هذا البلد الذي انطلقت منه شرارة ثورات الربيع العربي، فأثار أزمة سياسية كبرى في وسط عملية انتقال ديمقراطي كان يشهدها، انتهت بخروج حركة النهضة من الحكم وتشكيل حكومة تكنوقراط أمنت وصول البلاد إلى انتخابات في ٢٠١٤. كانت البلاد في تلك الفترة تمرّ بوضع أمني هشّ مع تواتر عمليات مسلحة تقوم بها تنظيمات تتخذ من منطقة جبال الشعانبي الحدودية مع الجزائر (غرب) مقرّا لها. واستهدفت أساسا الأمنيين والعسكريين.